تحدي عودة الدولة التونسية

أسامة رمضاني
رئيس تحرير العرب ويكلي

للأسبوع الثاني على التوالي تنقل التونسيون بكثافة إلى مراكز التلقيح في تأكيد لاستعادة تدريجية لثقتهم في السلطات الصحية وفي الدولة. حوالي 600 ألف شاب تلقوا التلقيح في يوم واحد.

خطوة أولى على الطريق لا تزال طويلة قبل عودة الدولة إلى دورها الطبيعي بشكل يقطع مع محاولات التفكيك والاختطاف والتوظيف.

أظهرت السنوات العشر الماضية أن غياب الدولة وتهميش دورها كانت لهما انعكاسات خطيرة.

أينما وجهت ناظريك طيلة العشرية الأخيرة رأيت دمارا يهز مصداقية البلاد وهيبتها. في بعض الحالات لم يبق من إرث الدولة تقريبا سوى تقاليدها البيروقراطية المكبّلة لحرية المبادرة والإنتاج.

في ظل حكم المقاولين السياسيين، تحولت الدولة إلى مقاطعات وولاءات تتصارع في ما بينها. انعدام روح المسؤولية وغياب الكفاءة لم يتركا في الكثير من الأحيان مجالا لمواجهة أخطر القضايا والتحديات.

كان آخر تجليات الفشل، فشل الدولة، سوء إدارة الأزمة الصحية ووفاة أكثر من واحد وعشرين ألف شخص عصفت بهم جائحة كورونا.

قبلها وفي أوائل العشرية الماضية كان لتخلي الدولة عن مسؤولياتها تأثيره الفادح على الأمن القومي، إذ نمت الحركات السلفية بما فيها التيارات الجهادية والتكفيرية. ساهم التسيب والتواطؤ في تسفير الآلاف من الجهاديين التونسيين إلى سوريا والعراق حيث شاركوا في اقتراف أبشع الأعمال الدموية لداعش وفي تشويه سمعة البلاد في الخارج بحيث أصبح التونسي محل ريبة وشك أينما سافر.

كان لتفتت سلطة الدولة انعكاساته الاقتصادية أيضا. فقد أدى انتشار الحركات الاحتجاجية العشوائية وغياب تطبيق القانون إلى هروب الاستثمارات والشركات النفطية الأجنبية. انهار إنتاج الفوسفات من أكثر من 8 ملايين طن سنة 2010 إلى حوالي 3 ملايين طن السنة الماضية وخرجت تونس من خارطة كبرى البلدان المصدرة لهذه المادة.

وبلا رؤية اقتصادية حقيقية تحولت الحكومات كلّها إلى حكومات تصريف أعمال وتهدئة خواطر إن لم تكن حكومات لترضية الأحباب والأحزاب.

لم يكن هناك خلق للثروة أو خلق لمواطن الشغل بل توسع لحجم الاقتصاد الموازي وخسارة بالنسبة إلى الدولة للكثير من مواردها الجبائية وفقدان الثقة فيها من قبل الفاعلين في مؤسسات الاقتصاد المنظم.

كانت الدولة تفقد كل يوم لبنة من لبناتها أمام أعين مواطنيها الحائرين والقلقين على مستقبل أبنائهم وبلادهم.

في نهاية المطاف عيل صبر المواطن الغلبان، على قول إخوتنا في مصر.

عيل صبره من نظام الحكم وكل مسوّغاته القانونية والدستورية وما تفرّع عنها من طريق مسدود أمام الحكم والإصلاح.

تحتاج الشعوب إلى لحظات تاريخية تعتقها ولو وقتيا من الخوف من المستقبل وتعطيها شحنة من الأمل، وهذه اللحظة يعيشها الكثير من التونسيين اليوم مع وعيهم بحجم التحديات التي تواجه البلاد

وبالتبعية عيل صبره ممن أنتج نظام الحكم هذا ومن سن دستوره وقوانينه وتسبب في كوارثه الجاثمة على صدور الناس.

بعد مظاهرات 25 يوليو حاولت الأحزاب الحاكمة، ومن بينها حركة النهضة، التنصّل من مسؤوليتها عما أصاب الدولة من وهن على أساس أنها لم تكن تحكم وحدها. ولكنها لم تستطع في نهاية المطاف تجاهل صوت الشارع. وقالت الحركة في الأيام الأخيرة إنها "تلقت رسالة الشعب، وستعلن بكل شجاعة نقدها الذاتي".

هناك مسائل جوهرية تفرض نفسها على هذه الحركة. فالنهضة تحتاج قبل كل شيء أن تسأل نفسها كيف انقلبت غالبية الرأي العام ضدها وبلغ الأمر بالناس إلى الإحساس بالارتياح لتحييدها عن السلطة. تطور تيارات الرأي تجاهها فاجأ المراقبين في الداخل والخارج وحتى المتعاطفين مع النهضة أنفسهم. لا يمكن أن يكون كل الناس على خطأ وقادتها على صواب.

تحتاج الحركة أن تستوعب كيف كان الكثير من المواطنين مستعدين منذ عشرة أعوام خلت للالتفاف حول مرشحيها للانتخابات على أساس أنهم "يخافون الله"، ثم أصبحوا بعد سنوات متعاطفين مع كل من يعادي الحركة.

لم تنجح سرديات النهضة رغم محاولاتها في النأي بالحركة عن السياسات الفاشلة للحكومات المتلاحقة وممارساتها أو في الأداء المتعثر للبرلمان ومواجهته لرئاسة الجمهورية.

وغابت المصلحة العامة إذ طغت حسابات المنافع والمحاصصة والأجندات الحزبية والرغبة في السيطرة على كل مفاصل الدولة.

استرجع قيس سعيد المبادرة بعد 25 يوليو وأصبح الطريق سالكا أمامه كي يحكم دون أن تصده الحكومة أو تقف في وجهه الموانع الدستورية أو المشاكسات البرلمانية وخاصة الفيتو المرفوع في وجهه من حركة النهضة.

من الأكيد أنه ستكون هناك مآخذ على قرارات الرئيس سعيد ومبادراته القادمة. لكن أغلبية الناس مرتاحون في الوقت الحالي لكون رئيس الدولة يستطيع أن يقود وأن يقرر وأن يحكم.

هم يتوقعون أن تكون هناك مستقبلا مؤسسة برلمانية تراقب السلطة التنفيذية لكن لن يقبلوا ببرلمان يحاول إعاقة الدولة أو ترذيلها.

الناس مرتاحون أيضا لكون القضاء يستطيع أن يفتح قضايا التمويلات المشبوهة في الانتخابات وشبهات الفساد المالي في سائر القطاعات. ويأملون أن يبقى القضاء عادلا مستقلا في قراراته.

ولكن تنتابهم الحيرة أيضا عندما تبلغهم أنباء عن شخصيات من أقطاب السلطة القضائية موضوعين رهن الإقامة الجبرية. لا يُطمئنهم أن يتبادل هؤلاء على رؤوس الملأ أخطر التهم مثل التستر على الإرهاب والفساد المالي أو أن يتورط قضاة في قضايا تهريب.

وقد تكون الشبهات التي تخيّم على القضاء والشكوك التي تخيم على طريقة معالجته لعدد من كبرى القضايا التي شغلت الرأي العام من أكبر التهديدات التي تهدد بتقويض سلطة الدولة إن لم يكن أكبرها.

تحتاج الشعوب إلى لحظات تاريخية تعتقها ولو وقتيا من الخوف من المستقبل وتعطيها شحنة من الأمل. وهذه اللحظة يعيشها الكثير من التونسيين اليوم مع وعيهم بحجم التحديات الرهيبة التي تواجه البلاد على كافة الجبهات.

ولكن السؤال الذي يبقى في الوقت الحاضر بلا جواب هو هل أن الشعوب في ترحيبها بالفارس المنقذ مستعدة لتحمّل جانبها من المسؤولية في مسيرة الألف خطوة نحو إنقاذ الدولة المنهكة أم هي سوف تكتفي بالعضوية الدائمة في جمهورية فيسبوك والفرجة على بلاتوهات التلفزيون.

صحيح أن هناك عودة للإنتاج في مناجم الفوسفات في الجنوب الغربي للبلاد. وهناك هدنة غير معلنة للاحتجاجات والإضرابات على الأقل إلى حد الآن.

ولكنك عندما ترى الناس في اكتظاظ لا يتوقف في الشواطئ والمقاهي في إنكار لكون كورونا مازالت تحوم في كل مكان، فإنك تتساءل عن مدى وعي الجمهور بأن سلوكياته جزء من المشاكل القائمة وأن في انضباطه معاضدة للدولة وهي تحاول أن ترفع رأسها من جديد من أجل رفع التحديات المطروحة.

حتى خارج الأزمة الصحية هناك اقتصاد يتهدده الإفلاس ومجتمع يواجه شبح الفقر والبطالة. وهناك مفاوضات مع صندوق النقد الدولي قد تفرض جرعات من الألم على الجميع.

لن تستطيع الدولة الانتظار طويلا لتشكيل حكومة متكاملة يسيّر حقائبها مسؤولون أكفاء قادرون على تحمل مسؤولياتهم كحماة للدولة. ولن تستطيع أن تنتظر طويلا إرساء نظام سياسي لا تتسابق أركانه نحو فشل الدولة.

لحد الآن وفي غياب الحكومات الكفؤة والمستقرة لعبت الإدارة دور الركيزة الثابتة في انتظار عودة الدولة. كانت هي الدولة العميقة الصامدة في غياب دولة المؤسسات التي تقود قاطرة البلاد.

ورغم التشكّيات المفهومة من تردي أدائها ورغم غياب الرؤية السياسية التي تنير سبيلها، وفرت الإدارة الخدمات الأساسية المطلوبة بلا انقطاع. فلا شبكات الماء أو الكهرباء توقفت عن العمل، ولا قوات الجيش والشرطة أظهرت يوما ترددا في حفظ النظام والذود عن سيادة الوطن أو تشكيكا في من هو صاحب القرار. وذلك يحسب لها في خضم الاضطرابات والتوترات القائمة.

يدعم المسؤولون الواعون بمسؤولياتهم أسس الدولة مثلما يخربها مسؤولو الصدفة. ولكن الدولة يبنيها أيضا احترام المواطنين لنواميسها. ومهما فعلت الحكومات القادمة ومهما استنبطت من حلول فإنها لن تقفز على الواقع: مجتمع بدأ يتعود على نسق حياة اضمحلت فيه تدريجيا قيمة العمل وغاب فيه مفهوم الالتزام بالقانون والمصلحة العامة في ظل الدولة المغيبة أو العاجزة.

أطالت الاضطرابات السياسية فترة الاستراحة وحان الوقت لإنهائها باعتبار أن العمل هو الأصل والتوقف عنه استثناء. حان الوقت لبناء ثقافة تستظل بالدولة العادلة في فرضها لسلطة القانون ومساواة المواطنين في الحقوق والواجبات.

فترات التعثر في التسيير وسيطرة مظاهر الاحتجاج والتسيب وتغييب الكفاءات عن مراكز القرار جعلت الناس تطبّع مع سوء الأداء وتهميش سلطة الدولة.

سواء المواطن العادي أو السلطة القائمة يتحملان اليوم مسؤولية إثبات أن الدولة في تونس ما وجدت لتكون فاشلة.

واقع ليس لإيران مخرج معقول منه..

علي الصراف
كاتب عراقي

إيران ستعود إلى محادثات فيينا ولديها رئيس متشدد. ويفترض به أن يُفلح في ما لم يُفلح به سلفه المعتدل. ولقد تعمّد هذا الرئيس أن يُعيّن في وزاراته الرئيسية متشدّدين. وهناك بينهم، من أمثاله، متهمون بأعمال قتل، أثبتوا على مر سنوات خدمتهم تحت إمرة الولي الفقيه أنهم معتلون بمرض مستعص، ينسون بسببه أنهم يقودون شعبهم إلى الهلاك، وأنهم لن يجنوا من وراء مغامراتهم الخارجية إلا الكراهية والعزلة والعقوبات.

الولايات المتحدة لن تقدم عرضا أفضل مما انتهت إليه الجولة السادسة من محادثات فيينا. والرئيس جو بايدن لن يكون بوسعه أن يرفع كل العقوبات عن إيران، كما لن يكون بوسعه أن يتجاهل دورها التخريبي في المنطقة. وسواء تصرف إبراهيم رئيسي كرئيس متشدّد أو معتدل أو معتل، فإن الحقائق حقائق في النهاية.

من جملتها، أن الإدارة الأميركية تريد أن تنزع قدرة إيران على إنتاج أسلحة نووية. وبرغم كل جدارة الاعتراض على هذا الهدف، انطلاقا من حقيقة أن إيران لن تهدد إلا نفسها بتلك الأسلحة، وانطلاقا من حقيقة أن ميليشياتها هي السلاح النووي الذي ألحق بعدد من دول المنطقة من الخراب والضحايا ما لم تلحقه قنبلتا هيروشيما وناكازاكي، إلا أن إدارة الرئيس بايدن تنطلق من ثلاثة اعتبارات مهمة:

الأول، هو أن امتلاك إيران لقدرات نووية يرفع مستوى التعامل الاستراتيجي معها إلى مصاف مختلف. وهو مصاف يجعل من المستحيل على هذه الإدارة أو غيرها أن تواجه إيران بأي قوة عسكرية تقليدية، إذا اقتضت الضرورة.

وبالنظر إلى أن أعمال العدوان الإيرانية هي جزء من طبيعة اعتلالها الثوري، فإن أحدا لا يعرف متى أو كيف يمكن لمعركة طاحنة أن تنشب، ردا على واحد أو أكثر من تلك الأعمال.

وبحكم أن العلة متأصلة ومستعصية، فإن وضعا جديدا، على غرار ضرب ناقلة النفط الإسرائيلية "ميرسر ستريت" أو حتى قطعة عسكرية أميركية تمخر عباب الخليج، يُفترض أن يُبقي خيار المواجهة العسكرية قائما بيد الرئيس بايدن أو من قد يأتي بعده. وقد يكفي التهديد بالحرب لكي يعرف كل متشدد، معتدل أو معتل، في سلطة الولي الفقيه، أنه لا يملك الرفاهية النووية التي تجعله في منأى عن العقاب.

أما الاعتبار الثاني، فهو أن وجود قدرات نووية لدى إيران يصيب في مقتل كل استراتيجية التفوق العسكري الإسرائيلية. وبينما لا تزال إسرائيل قادرة على توجيه ضربات من تحت الحزام لإيران، سرًا وعلانية، فإن وجود قدرات نووية لدى إيران يمكن أن يجعل رد فعلها أكثر شراسة.

أما الاعتبار الثالث، فهو إيران غير نووية إذ يبقى ضعفها العسكري ضعفا بنيويا، فإن تأثيرات هذا الضعف تمتد إلى ميليشياتها في المنطقة. بمعنى آخر، فإن امتلاك إيران لقدرات نووية يمكنه أن يزود هذه الميليشيات بالمزيد من الاستعدادات لارتكاب أعمال وحشية. هذه الميليشيات أظهرت حرصا على أمن إيران في كل مرة كانت ترتكب فيه عملا من أعمال العدوان أو التخريب أو القتل. ولو حدث أنها اطمأنت إلى أن وليّها الفقيه بات قادرا على الدفاع عن نفسه، فإن شيئا لن يمنعها من ارتكاب أي عمل. والعلّة التي تجعل سلطة الولي الفقيه مريضة بنزعات القتل والتخريب وصنع الفوضى، هي ذاتها العلة التي تجعل من هذه الميليشيات أدوات من النمط الذي نراه ونعرفه.

ولهذه العلة دوافع أيديولوجية وفقهية تجعل سرديتها تغص بالتعطش لسفك الدماء من دون قدرات نووية، فكيف إذا تزود الولي الفقيه بها؟

فجوة الفشل الاقتصادي والاجتماعي في إيران بلغت حدا لا يمكن ردمه هذه هي الحقيقة الأهم، وسواء أكان هناك رئيس متشدد أو معتدل أو معتل فإن الواقع هو نفسه الواقع

لا أحد يجب أن يستغرب أن تلك السردية سوف تبدأ تقص قصة أخرى، تجعل البكائيات العليلة على الحسين، بكائيات نووية، حتى ليتصور زبانية مثل حسن نصرالله وقيس الخزعلي، أن الحسين صار مسلحا في مواجهة يزيد ومعاوية، ليس بصواريخ عابرة للقارات فحسب، إنما بقنابل نووية أيضا.

في مقابل الفوز بهذه الاعتبارات قد تحصل إيران على "مكافأة" هي أقرب إلى الجزرة المعلقة أمام رأس الحمار لكي يلاحقها. وبالقيود المتشددة حول سبل إنفاقها، فإن سلطة الولي الفقيه تكون قد خسرت التهديد النووي الذي ظلت تراهن عليه، ولم تفز بالجزرة.

لا شيء يزول أيضا من قابلية الولايات المتحدة وشركائها الدوليين على ممارسة الضغط في كل الأمور الأخرى.

إعطاء إيران حبوبا مهدئة للأعصاب لتخفيف أعراض العلة، يمكن أن يكون خيارا معقولا، لتهدئة أعصاب حسن نصرالله، والتخفيف من حالة الهستيريا التي تعاني منها باقي ميليشيات إيران في المنطقة.

أما العزلة الداخلية التي يعاني منها نظام الولي الفقيه، فهي لن تتراجع لمجرد أن هذا النظام صار لديه حفنة دولارات. حفرة العوز وانهيار البنية التحتية والفقر والبطالة والتضخم لن تملأها المئات من المليارات. وستظل إيران بحاجة إلى ما لا يقل عن تريليون دولار لكي يمكنها من أن تعوض بعض ما فاتها من الفرص التي تتيح لها الوقوف على سوية واحدة مع أي دولة مستقرة أخرى في المنطقة.

هذه المنطقة، هي نفسها، لا تريد حربا. وهي بحاجة إلى متنفس من التوتر المزمن الذي تضعها إيران فيه.

يستطيع المرء أن يفهم من هذا الواقع، لماذا أن هناك في إيران من يعتقد أنها ربما تكون في وضع أفضل لو أنها تمسكت بما أنجزته من برنامجها النووي.

أصحاب هذه القناعة راضون بأن إيران ستواجه عزلة أشد وعقوبات خانقة أكثر، إلا أنها لن تخسر قدرتها على ممارسة التهديدات.

المعنى الحقيقي لهذه القناعة هو أن التهديدات هي المتنفس الوحيد المتاح للعلة. ومن دونها فإن المريض يمكن أن يختنق بعلته.

نحن إذن أمام واقع ليس لإيران مخرج معقول منه. سواء عادت إلى الاتفاق النووي أو مزقته.

فجوة الفشل الاقتصادي والاجتماعي في إيران بلغت حدا لا يمكن ردمه. هذه هي الحقيقة الأهم. وسواء أكان هناك رئيس متشدد أو معتدل أو معتل، فإن الواقع هو نفسه الواقع.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk